• المشترك اللفظي

أولاً: تعريفه:

في اللغة: من الفعل اشترك يشترك، والمصدر اشتراك، والمشترك اسم المفعول.

وفي الاصطلاح: عرف بعدة تعريفات قريبة من بعض:

ـ قال عنه ابن فارس : «تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: (عين الماء) و (عين المال) و (عين السحاب)» [١].

ـ وعرفه ابن تيمية بقوله: «أن يكون اللفظ دالاً على معنيين من غير أن يدل على معنى مشترك بينهما»[٢].

ـ وقال السيوطي: «وقد حدَّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[٣].

. ـ ويمكن أن يعرف بتعريف مختصر فيقال: هو ما اتحد لفظه، واختلف معناه.

ثانياً: الخلاف في وقوعه: اختلف في اللفظ المشترك، هل له وجود في اللغة؟ فأثبته قوم، ونفاه آخرون، ولكل منهم أدلته.

وقد نقل هذا الاختلاف جمع من أهل العلم، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال بعد أن ذكر حد المشترك: «فمن الناس من ينازع في وجود معنى هذا في اللغة الواحدة التي تستند إلى وضع واحد، ويقول: إنما يقع هذا في وضعين كما يسمى هذا ابنه باسْمٍ، ويسمي آخر ابنه بذلك الاسم»[٤].

ونصه هذا يوحي بأنه قائل بوقوع المشترك، وهذا ما يؤكده قوله في موضع آخر: أن «الأسماء المتفقة اللفظ قد يكون معناها متبايناً وهي المشتركة اشتراكاً لفظياً، كلفظ سهيل المقول على الكوكب وعلى الرجل»[٥].

وقال السيوطي : «واختلف الناس فيه؛ فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إما من واضِعَيْن؛ بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنىً، ثم يضعه الآخر لمعنىً آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا على أن اللغات غير توقيفية.

ومن الناس من أوجب وقوعه ـ قال: لأن المعاني غير متناهيةٍ والألفاظ متناهية، فإذا وزع لزم الاشتراك.

وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب، قال: لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة، والأفعال

١ـ الصاحبي ص٥٩.
٢ـ مجموع الفتاوى ٢٢٧/٢٠
٣ـ المزهر ٣٦٩/١.
٤ـ مجموع الفتاوى ٢٢٧/٢٠.
٥ـ مجموع الفتاوى ٢٣٤/٢٠.

الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والمضارع كذلك، وهو _ أيضاً _ مشترك بين الحال والمستقبل، والأسماء كثير فيها الاشتراك؛ فإذا ضممناها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب.

ورد بأن أغلب الألفاظ الأسماء، والاشتراك فيها قليل بالاستقراء، ولا خلاف أن الاشتراك على خلاف الأصل»[٦].

والمتأمل للخلاف في المشترك يجد أنه ما كان ينبغي أن يتوسع فيه، ويختلف فيه؛ لأنهم جميعاً متفقون على وجود ألفاظ في اللغة قد استعملتها العرب في الدلالة على معان مختلفة بغض النظر عن كيفية وجودها مثل لفظ (العين) فهي بلفظها قد استعملت لمعان كثيرة، وكذلك غيرها من الألفاظ التي سيأتي ذكر لبعضها.

وهذا الاستعمال كافٍ في إثبات المشترك؛ لذلك فإن الذي عليه أكثر المتقدمين من اللغويين _ هو القول بالاشتراك.

• المتضاد

المتضاد نوع من المشترك، ويقال له: الأضداد، والتضاد.

أولاً: تعريفه:

أ _ المتضاد في اللغة: أصل المادة: ضَدَدَ: وضد الشيء خلافه، والجمع أضداد، وقد ضادَّه فهما متضادان، والتضاد مصدر[٧].

ب _ وفي الاصطلاح: ١_ هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين متضادين.

مثاله: الجون: يطلق على الأسود، والأبيض.

٢_ وهناك تعريف آخر وهو: الكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد.

٣_ وقال ابن فارس : «ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد»[٨].

٤_ وقيل: هو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده[٩].

ثانياً: الفرق بين المشترك والمتضاد:

١_ أن المشترك أعم من المتضاد؛ فالمتضاد نوع منه، فكل متضاد مشترك، ولا عكس.

٦_ المزهر ٣٦٩/١_٣٧٠، وانظر الصاحبي ص٥٩_٦٠، وفقه اللغة د. وافي ص١٤٥_١٤٨.
٧_ انظر لسان العرب مادة ضدد ٢٦٣/٣_٢٦٤.
٨_ الصاحبي ص٦٠.
٩_ انظر فقه اللغة د. وافي ص١٤٨.

٢ــ أن المشترك يدل على عدة معان، ولا يلزم أن تكون متضادة.

أما المتضاد فيدل على معنيين، ولابد أن يكونا متضادين.

فمثلاً: كلمة (العين) تدل على معانٍ عديدة، ولا يلزم منها التضاد؛ فهي ــ بهذا الاعتبار ــ مشترك، لا متضاد.

وكلمة الغابر: تطلق على الماضي وتطلق على الباقي؛ فهي بهذا الاعتبار متضاد؛ لأنها دلت على معنيين متضادين.

ثالثاً: كيف يفهم المراد من اللفظ إذا كان متضاداً؟:

يفهم من خلال السياق، مثال ذلك كلمة: (جلل) فهي تدل على الشيء اليسير الحقير، وتدل على الشيء العظيم.

فمن الأول: قول لبيد ــ رضي الله عنه ــ:

كل شيء ما خلا الله جلل والفتى يسعى ويلهيه الأمل

ومن الثاني قول الشاعر:

قومي هُمُ قتلوا أميمَ أخي فإذا رميت يصيبني سهمي

فلئن عفوت لأعفون جللاً ولئن سطوت لأهنن عظمي

فمن خلال سياق الكلام في البيت الأول نعلم أن المقصود بـ:(الجلل): الأمر اليسير الحقير، ومن خلال السياق في البيتين الأخيرين نعلم أن المقصود بقوله: (جللاً) أنه الأمر العظيم؛ لأن الإنسان لا يفخر بصفحه عن ذنب حقير يسير وهكذا. . . [١٠]

رابعاً: الخلاف في وقوع الأضداد:

اختلف العلماء في وقوع الأضداد:

١ــ فمنهم من قال بإمكان وقوعها، وعدَّ وضْعَها في مألوف القوانين اللغوية، والمواضعات الاصطلاحية؛ وذلك لأن المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية.

وذكروا من عللها وأسبابها وشواهدها الشيء الكثير.

ومن هؤلاء: الأصمعي، وأبو عبيدة، وابن السِّكِّيت، وقطرب، وابن فارس، وابن الأنباري وغيرهم ــ رحمهم الله ــ .

٢ــ ومنهم من أنكر الأضداد، وتأول ما ورد منها في اللغة، ونصوص العربية.

وأشهر هؤلاء: ابن دَرَسْتَوَيْه فإن له مصنفاً في إبطال الأضداد.

قال السيوطي : «قال ابن درستويه في شرح الفصيح: النوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل

١٠ــ انظر الأضداد لابن الأنباري ص١ــ٢.

للكوكب: قَدْ ناء: إذا طلع. وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط _ أيضاً _ وأنه من الأضداد.

وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد. انتهى.

فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى إنكار الأضداد، وأن له في ذلك تأليفاً»[١١].

ففي بعض الأمثلة قد استعمل اللفظ في ضد ما وضع له لمجرد التفاؤل كالمفازة في المكان الذي تغلب فيه الهلكة؛ فقد سميت بذلك تفاؤلاً، وكالسليم للملدوغ، وكالريان والناهل للعطشان.

وفي بعضها قد استعمل اللفظ في ضده لمجرد التهكم، أو لاتقاء التلفظ بما يُكره التلفظ به، أو بما يمجه الذوق، أو بما يؤلم المخاطب.

وذلك كإطلاق لفظ العاقل على المعتوه أو الأحمق، والخفيف على الثقيل، وهكذا...

وقد مال إلى هذا الرأي بعض المحدثين كالدكتور علي عبدالواحد وافي[١٢].

١١_ المزهر ٣٩٦/١.

١٢_ انظر كتابه فقه اللغة ص١٤٩_١٥٠.